الانتقال الديمقراطي في تونس : دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة نموذجًا)

بشير الجويني

باحث سياسي

ملخص

من الواضح أن التجربة التونسية الرائدة التي افتَتح بها الربيع العربي بواكيره قد مرت بمحطات عديدة، وأن العقبات التي اعترضتها متنوعة ومتباعدة، لكن الواضح أيضًا أن إقرار الدستور وتسليم الحكومة المنتخبة للسلطة طواعية تُعَدّ محطات مضيئة، إذا أردنا مقارنة التجربة التونسية بشبيهاتها من التجارب.

فما هي أبرز الهزّات التي شهدتها الثورة التونسية؟ وما أبرز محطات الانتقال الديمقراطي؟ والأهم من ذلك ماذا بعد صياغة دستور الجمهورية الثانية؟

إن طبيعة المراحل الانتقالية كما بينت مميزاتها المراجعُ المتخصصة [1]، تتميز بهزات قد تكون عنيفة وقد تؤدي إلى موجات ارتدادية، غير أن نجاح الفرقاء السياسيين في تونس في صياغة دستور توافقي، أجمع الملاحظون داخل البلاد وخارجها على ريادته [2] لا يمكن أن يحجب العناء الذي تكبّده مختلفُ التيارات في الوصول إلى هذه النقطة.

ذلك أن تجربة كتابة الدساتير عملية معقدة، تمرّ عبر الوفاق مثلما تقتضيه المراحل الانتقالية كما أسلفنا، لكن قبل الشروع في تحليل ما حصل طيلة المدة التي قضاها، يتعين البدء بتوصيف للمجلس الوطني التأسيسي، الذي كان رغبة أجمع عليها كلُّ القوى الثورية التي أطّرت تحركات الشباب، وزكّتها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي [3]، وصاغت قانونها الانتخابي وتشكلت على إثره الهيئة العليا المستقلة للانتخابات[4] ، فأسفرت عن انتخابات 23 أكتوبر التي كانت تجربة فريدة، شهد الجميع بنزاهتها وحيادية القائمين عليها، فأفرزت تركيبة فسيفسائية. وبالنظر إلى هذه التركيبة الفريدة والمتنوعة وجد الحزب الأغلبي صعوبة في إدارة المرحلة، فوجد نفسه مطالبًا بقيادة عملية الصياغة دون خبرة سابقة في ذلك، أضف إلى ذلك الصورة التي تم ترويجها

عنه من رغبتـه في "أخونة" المجتمع، أضف إلى ذلك المماحكات والتجاذبات التي ميزت فترة الصياغة، غير أن كل هذا لا يحجب عنا الشهادات التي أفادت بها منظمات حكومية وغـير حكوميـة حـول الدسـتور التونـسي والمقارنات التي عقدها بين الحالة التونسية وشـبيهاتها، والتـي أفـادت من خلالهـا أنه لم يحصـل أن نجـح بلـد بصياغـة دسـتور ديمقراطـي يحظى بوفاق جامـع في غضون سـنة واحـدة، وأن ما عـدّه بعضهـم تأخرًا ومماطلـة من أعضـاء التأسـيسي، وبخاصة أعضاء الحزب الأغلبي –أمر عادي.

كما أشـارت هذه التقاريـر إلى أن الأَولى كان التوجه بالنقـد إلى الإخفاقات الحقيقية في سـوء إدارة الوقت، ونقص التواصل مع الشـعب، وشرح الأسـباب التي نجم عنها هـذا التأخير، ومزيـد من تعزيز فهم سـائر المواطنـين لقيمـة عمل المجلـس وأهميته في أبسط شكل بحيث يمكن أن يتم عن طريقه التصدي لما يشيع عن المجلس من تشويه [5] . وفي هـذا الصدد يتعين ذكر المجهود الذي بذلتـه جمعيـة "بوصلـة" [6] المعنيـة بمراقبة سـير أشـغاله، والتـي بينت فيه مثلًا نسـب الحضـور والغيـاب كـما أرجعـت جهـات أخـرى التأخير إلى قضايـا خلافية، من مثل مكانـة المرأة ودور الديـن في الدولة وطبيعة النظام السياسي القادم.

وفي محصلـة الأمر يمكن أن نسـتبين أن تعاطي الحزب الأغلبي في كل هذه القضايا كان براغماتيًّـا [7] ، وأظهـر ليونـة في مواقفه فاجـأت المحللـين وحتـى بعـض الخصوم السياسـيين لكن لهذه الليونـة وهذا النفس البراغماتي انعكاسات قد لا تكون جيدة على الصـف الداخـلي، فخلافًا للفكرة السـائدة

لا يصح علميًّا أن نقبل بوصف الكتلة البرلمانية لحزب النهضة داخل قبة البرلمان بالجيش الموحد، فقد برزت في أكثر من مرة خلافات طفت على السطح دون أن يكون لها تأثير كبير في اتخاذ القرار، وهوما جعل من الصعوبة بمكان تصنيف الحركة في قائمة الحركات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رغم نزوع جزء غير يسير من المحللين إلى النظر إليها على أنها امتداد لحركة الإخوان المسلمين [8]، وهي جزء من الحراك ذاته، فشددوا على تنظيمها، وقللوا من الانقسامات داخلها، لكن بعد تقديم التنازلات التي وصفها الناطق الرسمي للحركة بـ"المؤلمة" [9] أصبح المراقبون يميزون بشكل أدق بين الحركة على اعتبارها حزبًا يفكر بشكل منفرد خاص بزمانه وبالرقعة الجغرافية دون أن يكون له كبير ارتباط بغيره من الأحزاب، هذه الحقائق البارزة عجلت بتغيير في وجهة نظر عدد من المحللين فاتجهوا نحو البحث في تحديات التحول التنظيمي الداخلي.

رغم ما سبق من تدافع داخل الأطر الحزبية النهضوية فإن ذلك لا ينفي الارتباط التنظيمي بين أعضاء الحزب وهياكله التي تتميز بتنظيم دقيق، مقارنة بباقي الأحزاب السياسية في تونس، فحركة النهضة تمتلك بنية داخلية تنفيذية واضحة، وتعقد مؤتمراتها بانتظام، وتتمتع بهياكل جهوية ومحلية، ولها مجلس شورى يُرجَع إليه في القرارات ذات الأولوية، فيربط بين أعضائها ما يصفونه "المشروع الحضاري"، كما لا يمكن أن نغفل اللحمة الموجودة أصلًا بين أبناء هذا "المشروع" -التي تعزّزت فيما يصفونه بـ"سنوات الجمر"، كناية عن فترات السجون والمنافي الذي تعرض لها عدد كبير منهم.

أما داخل التأسيسي فقد أظهر ممثلو الحزب الأغلبي انضباطًا وتنظيمًا فائقًا مقارنة بغيرهم من الكتل النيابية، إذ يتم عقد اجتماعات داخلية على مستوى اللجان التي تضم أعضاء الحزب، ويتم إفاضة النقاش فيها قبل ترحيلها إلى مجلس الشورى للبت فيما اختلف فيه منها [10]، وهو ما جنب الكتلة الانقسامات والانسلاخات التي شهدها خصومها وحلفاؤها على حد سواء[11]. وأهَّلها أكثر من غيرها لأداء دور الكتلة الأكبر التي تقدّم التنازلات وتسعى للوفاق، في مقابل غيرها ممن لا يحظى لا بعدد وافر من النواب ولا برأي موحد يمكن المناورة حوله.

فكان أن تنازلت عن مسألة إدراج الشريعة مثلًا رغم ما أثير حولها من لغط داخلي، وما تكون قد خسرته من أصوات مؤيدة داخل الصف الإسلامي من المؤيدين

لا يصح علميًّا أن نقبل بوصف الكتلة البرلمانية لحزب النهضة داخل قبة البرلمان بالجيش الموحد، فقد برزت في أكثر من مرة خلافات طفت على السطح دون أن يكون لها تأثير كبير في اتخاذ القرار

فضلًا عن المنتمين لها، وما قد ينجم عن ذلك من نتائج. ولا يمكن في رأينا تفسير هذا من دون الرجوع إلى مسألة الموازنة بين المبادئ والسياسات التنفيذية كما تراها حركة النهضة.

المتابع لفكر حركة النهضة وأيديولوجيتها [12] على مدى تاريخها يلاحظ الديناميكية التي ميزتها، فقد شهدت فترة الثمانينيات مثلًا انشقاق "الاتجاه الإسلامي" عن الجناح المحافظ داخل الحركة (تحت وطأة القانون)، ورغم الإشكالية التي يمثلها المزج بين الحزب والحركة في التسمية فضلًا عن الحقيقة، ووجود النهضة نفسها للمرة الأولى تعمل في سياق ديمقراطي مفتوح، كل ذلك لم يمنعها من طرح نظام حكم ثلاثي [13]، اشتركت فيه في السلطة مع حزبين علمانيين في فهم سريع لمقتضيات المرحلة، وتأقلم ناجح مع نتائج العملية الانتخابية رغم نجاحها في هذه النقاط وغيرها، إلا أن التذبذب بين التفكير الإستراتيجي وضرورة قيادة البلاد وصياغة السياسات الوطنية لتونس بدا في عدة مواطن، فعابت عليها عدة قوى ثورية ما أظهرته من رغبة في إقامة تسويات مع شخصيات من النظام القديم، وتسليمها السلطة لشخصيات "تكنوقراط" [14] غير منتخبة، وعدم قدرتها على إدارة ملف العدالة الانتقالية بالشكل الجيد، وترددها في تمرير قانون العزل السياسي لكن الواضح أن القيادة التي أمضت أوقاتًا طويلة في تحليل تجارب مماثلة كانت مقتنعة بضرورة تجنب المصير الجزائري بعد الانتخابات التي فاز فيها الإسلاميون، أو مصير الرئيس محمد مرسي، فكان من الواضح اتعاظهم من ذلك بشكل يجعلهم مرنين ومستعدين لسحب أشد المطالب ثورية، إذا تعارض ذلك مع مبدأ الوجود أو هدد مكسب الحرية في مناورات متقنة.

المتابع لفكر حركة النهضة وأيديولوجيتها على مدى تاريخها يلاحظ الديناميكية التي ميزتها، فقد شهدت فترة الثمانينيات مثلًا انشقاق «الاتجاه الإسلامي» عن الجناح المحافظ داخل الحركة (تحت وطأة القانون)

لكن هذه المناورات قد لا تفلح في إقناع الصف الداخلي بتخلص الحزب من عباءة الحركة، ولعل التسمية كما أسلفنا خير دليل على ذلك. فحزب حركة النهضة لا يزال يجمع بين الأمرين بشكل أو بآخر فرغم إقرار الجميع أن التنظيم حزب سياسي إلا أن شعورًا عامًّا بالريبة يتعلق بالأهداف المبدئية التي تنتكس في مرات عديدة، أما الغايات البراغماتية، ويتعلق الأمر خاصة بالمنتمين إلى التنظيم قبل الثورة ممن يحتفظون في ذاكرتهم بذكريات حول فترات الثمانينيات وما تلاها، ويعبرون عن خشيتهم من "ابتلاع الحزب للحركة" [15] على حد تعبيرهم، وهو ما يطرح على قيادة الحزب إقناع القواعد بوجوب إخضاع ما

يطلبونه للمنطق، وإعادة تفصيله في ضوء الممكن والمستطاع، وهوما نجحت فيه سابقًا في مسألة إدراج الشريعة مثلًا، رغم ما أثير حولها، لكن عددًا من المنتمين للحزب قدّروا أن إزالة كلمة "الشريعة" ليس بأهمية قصوى، وقدّموا في ذلك حججًا عديدة، منها أن إدراجها في دساتير دول مشابهة لم يمنع الظلم والجور، وأن إبقاء التونسيين متوحدين مقدم على مسألة شكلية، وهذا يعكس ديناميكية فكرية وتأقلمًا مع الواقع السياسي لم يقدِّره الشق المعارض ولا المراقبون الخارجيون حق التقدير.

وهوما ينقلنا إلى ملمح آخر من ملامح سلوك الحزب الأغلبي في تونس في أثناء صياغة دستور الجمهورية الثانية، وطوال المرحلة الانتقالية عمومًا، وهو إتقان ضبط النفس، واعتماد التدريجية في الطرح من دون أن يخفي بعض مواطن التردد والارتباك، ويمكننا على سبيل الذكر الاستشهاد بالأمثلة الآتية:

- مسألة إدراج الشريعة
- مكانة المرأة
- تحجير التكفير
- النظام السياسي

احتدم الجدل في ربيع 2012 حول إدراج الشريعة في الدستور، وأصيب عدد كبير من الناشطين والملاحظين داخل تونس وخارجها بذعر، مخافة تحول تونس نحو النموذج الإيراني حال تم إدراج الشريعة في الدستور المرتقب [16]، واتهم آخرون حركة النهضة بتبني خطاب مزدوج [17]، تروج فيه من جهة بعدم فرض نمط معين على التونسيين في حياتهم، وتطالب من جهة أخرى بفرض الشريعة في الدستور، غير أن ردة فعل الحزب كان مختلفًا إذ عبر رئيسه أن الشريعة ليست حدودًا وأحكامًا، وأبان عدد من قيادته من الصف الأول عن مواقف مشابهة، مشددين أن الشريعة منهج حياة لا يمكن أن ينحصر في كتب وقوانين.

من الواضح أن قرار حركة النهضة البراغماتي عدم إدراج الشريعة في الدستور الذي يمثل أعضاؤها أغلبية نسبية من كاتبيه موقف فريد يجب التوقف عنده، ومقارنته بمواقف كل الأحزاب التي تتخذ من الإسلام مرجعية لا في تونس فقط بل في باقي الدول العربية المجاورة

من الواضح [18] أن قرار حركة النهضة البراغماتي عدم إدراج الشريعة في الدستور الذي يمثل أعضاؤها أغلبية نسبية من كاتبيه موقف فريد يجب التوقف عنده، ومقارنته بمواقف كل الأحزاب التي تتخذ من الإسلام مرجعية لا في تونس فقط بل في باقي الدول العربية المجاورة، وهولا يعني بمجال عدم أسلمة المجتمع بل هو يستعيض عن ذلك بنهج طويل النفَس، وتدريجي يتكيف مع واقع المجتمع التونسي ولا يصادمه، وهو موقف تبنته حركة النهضة بصفة إستراتيجية، وتحت ضغط من قوى المجتمع المدني في بعض المحطات،

غير أن الخلاصة في هذا الباب تنبؤ عن قدرة كبيرة، للاستفادة من الدروس ومحافظة على التماسك سواء داخل الصف الواحد أوبين الفرقاء، وسرعة في التموقع وفقًا للمستجدات والتأقلم مع أشدها أهمية.

أما فيما يتعلق بمسألة المرأة فقد أثيرت في أعقاب صدور المسودة الأولى من الدستور وبالتحديد بالنظر إلى المادة 28 منها التي أنتجت جدلًا وردود أفعال منتقدة لم نفسرها إلا بالأغلاط التي وردت في الترجمات الأجنبية للنص العربي من جهة، وباللغة التي كتب بها والمفتقرة للصرامة القانونية من جهة ثانية، ونص هذه المادة حرفيًّا هو: المادة 28: "تضمن الدولة حماية حقوق المرأة، وتدعم مكاسبها باعتبارها شريكًا حقيقيًّا للرجل في بناء الوطن، ويتكامل دورهما داخل الأسرة". ورغم أن المتأمل في المادة السابقة يلخص بجلاء أن الجملة الاخيرة: "ويتكامل دورهما داخل الأسرة" إضافة لا داعي لها من جهة الصياغة القانونية، ولا تعدو أن تكون انعكاسًا لنظرة يتبناها عدد من المنتمين لحركة النهضة للمرأة باعتبارها مساوية للرجل، وأنها جنس مميز عن الرجل، لكل منهما أدوار والتزامات، يكمل بها الآخر، ومن ثَمّ فهما متكاملان. تجدر الإشارة أن هذا الإرباك جاء في وقت غير مناسب، كان الحزب فيه في حاجة ماسة لبناء الثقة ولتجسير الهوة مع مخالفين، وخصومه الذين ينظرون لمقولاته حول المرأة بكثير من الريبة، رغم أن أغلبية النواب من النساء داخل المجلس الوطني التأسيسي ينتمون لكتلة حركة النهضة [19] ولم يشفع هذا عند العلمانيين الذين رأى كثير منهم في تردد الحركة، وعدم وضوح تعاملها مع هذه المادة بالصيغة التي فهمت عليها نكوصًا على أعقاب وعود الحملة الانتخابية قبل أن يتم تبديد كل ذلك بسرعة عن طريق إعادة صياغة الفصل ذاته بلغة أدق، وتعويض التكامل بالمساواة مع موقف عبر عنه عدد من نواب النهضة في التأسيسي، تأسفوا فيه لعدم نشر المسودة باللغة الفرنسية والإنجليزية، للحد من الترجمات الخاطئة التي تمّ تداولها. رغم أن التفسيرات التي تم تقديمها كانت كثيرة، إلا أن هذه المادة مثّلت إخفاقًا ذريعًا للنهضة في مجال بناء الثقة وصناعة الرأي العام، وتجلى ذلك في انتشار الترجمات الخاطئة في جميع أنحاء العالم، وفي مظاهرات غاضبة لقوى مدنية علمانية في تونس العاصمة، لم تكن هذه المسودة هي الأخيرة، بل خضعت إلى تنقيحات عدة، أفضت إلى نسخة نهائية في 9 جانفي/ يناير 2014 ورد فيها مادة تضمن المساواة بين الجنسين في الهيئات المنتخبة، وهو ما اعتبرته وسائل الإعلام الأجنبية مادة ريادية، لكن كل ما سبق لم يشفع للحرة في إصلاح ما أفسدته المادة 28 من المسودة. هذا فيما يتعلق بهذه المادة.

من جهة أخرى لاقت حركة النهضة مشكلًا آخر في مسألة تجريم التعدي على المقدسات، فقد ورد في الفصل 3 من المسودة: "تضمن الدولة حرية المعتقد الديني وممارسة شعائره وتجرم انتهاك

المقدسات"، وهي صيغة توحي بحد أقصى لحرية التعبير عدّه بعضهم ضربًا لهذا الحق الكوني، من جهة أن الصيغة التي ورد بها هذا الفصل مبهمة وتحتمل تأويلات عديدة تناسب الرغبة في القمع السياسي للمخالف إلا أن الضغط الذي مارسته جمعيات ومنظمات مدنية تونسية وأجنبية أفرز إلغاء هذه الصياغة، وعبر أعضاء الحزب في هذه المرة أيضًا عن مرونة وتفهم، رغم معارضتهم لتعديه في أول الأمر، وكانت حجتهم في القبول أنه تبعًا لمجالستهم عددًا كبيرًا من خبراء القانون الدستوري تبين لهم أن مسألة التجريم ليست من مهام الدستور، وأن مثل هذا الفصل ليس مكانه الدستور، من دون أن يغفلوا ذكر الأسباب التي جعلتهم يصرون بادئ الرأي على التشديد على هذه النقطة، فذكروا ما تعرض له الإسلام من محاولات استفزاز، منها بث قناة نسمة التلفزيونية شريطًا سينمائيًّا يصور الذات الإلهية في دبلجة باللهجة الدارجة التونسية، كما ذكروا أيضًا معرض العبدلية الذي كتبت فيه كلمات ذات دلالات دينية بطريقة عدّوها مُهينة [20]، وتعكس قلة احترام للدين، وتدنيسَ المصحفِ ورميه... كل ذلك عدّوه دلائل تكشف عن المدى الذي يمكن أن تصله تصرفات بعض المتشددين من العلمانيين.

في تقديرنا لا يعدو هذ المنحى الذي أخذته الأمور أكثر من ردّة فعل على الاستفزازات الحاصلة، وبخاصة نتيجة لعقود من القمع والإساءات لكل الرموز الدينية التي تبناها جانب كبير من الشعب، ومن وراء ذلك أعضاء من حزب النهضة من قبل النظام السابق والذي سبقه، مما جعل طريقة الرد آليًّا دفاعية، وتستبطن فرصة لتثبيت ما يعدّونه مكسبًا وتصحيحًا لمسار خاطئ في تقديرهم.

غير أن الجلسات المتتالية مع خبراء القانون الدستوري من داخل تونس وخارجها داخل إطار المجلس الوطني التأسيسي وخارجه أنتجت تغييرات في قناعات أعضاء الحركة ممن ساهم في صياغة هذا الفصل كان لزامًا عليهم ترحيلها إلى مجلس الشورى، ومنه إلى المكاتب الجهوية والمحلية، مع وجوب إقناع كل الأطراف بوجهة النظر؛ ليخرج القرار النهائي متجانسًا، وهو ما حصل بالفعل، إذ أصبح الجميع يردد أن الدساتير يجب أن تعكس قيمًا وأحكامًا إيجابية، وأنها مكلّفة باحترام الحقوق لا بتقييدها، وتم الاستدلال بفقه المقاصد، وتقديم المنفعة على دفع الضرر، واتباع التدريج في الإقناع، وكمحصلة لكل هذه النقاشات والتغيرات في وجهة النظر

في هـذا الموضـوع خرج الفصـل 3 من هذه المسـودة في ثـوب الفصـل 6 من الدسـتور النهائي ليشدّد على "حرية الضمير" [21]، في مراجعة جريئة لموقـف أولي أبانت عن نهج عملي براغماتي وواقعي، وهو ما ظهر كذلك في مسألة النظام السياسي.

حيث قـرر مجلس الشـورى أعلى سـلطة منتخبـة داخـل الحركـة دعـم النمـوذج البرلمـاني على أسـاس أنه يضمـن عدم رجوع الدكتاتوريـة، ولاسـيما أن تونـس لم تأخـذ مسافة تضمن لها عدم رجوع التسلط الرئاسي الذي عانت منه الأمرّيـن، وتمثيل أكبر طيف من المشـهد السـياسي التونسي ما بعد الثورة، وقـد كان ذلـك في جانب كبير منه درسًـا من الـدروس التي تعلمها قادة من الحزب مكثوا في بلـدان اعتمدت نظامًـا برلمانيًّا، وعايشـوا عن كثب هذا النظام.

لكـن المعارضـين لحركـة النهضـة داخل المجلـس الوطني التأسـيسي وخارجه فسروا هذا التوجه على أساس أنه نهم للسلطة راجع لنتيجة الانتخابات التي أعطت للحركة دفعًا قويًّـا مـن جهة العـدد الكبـير لممثليهـا الذي يمكـن ترجمتـه إلى سـلطة مطلقـة في البرلمـان القادم، كان تفسير أعضاء حركة النهضة لهذا الموقـف أن الأحزاب التـي لا وزن لها والتي فـاق عددها 170 حزبًـا في تونس بعد الثورة تميل لرفض هذا النموذج البرلماني؛ ليقينها أنه لن يوصلها لحداثة تجربتها، ولعدم وجود بناء جماهـيري وراءها، كما فـسروا إصرارهم على النظام البرلماني بالنقطة السابقة المتعلقة بكونه صمام أمان أمام عودة الدكتاتورية.

ينظر كثير من الإستراتيجيين لتجربة حزب حركة النهضة في صياغة الدستور وقدرتها على التكيـف مـع الوضعيـات المختلفـة المعقدة التي طرحت عليها أو وجدت نفسها إزائهـا علـى أنها درس مهمّ ومحـك واضح ظهرت فيه نوايا الحركة الحقيقية

لكـن وفي تنـازل آخـر عـدّه البعـض أهـم مـن سـائر التنـازلات الأخـرى (حتى الأيديولوجيـة منها)، غـيرت الحركة موقفها مـن دعم النمـوذج البرلماني إلى دعـم نموذج مختلـط ذي سـلطات تنفيذية ضعيفـة، ثم إلى نمـوذج مختلـط أيضًـا، لكن يكـون للرئيس فيـه دور مهـمّ على صعيد السياسـة الخارجية والدفاع في نموذج أشـبه مـا يكون بالنموذج الفرنسي لمؤسسة الرئاسة.

هـذا التنـازل في تقديرنا سـيكون ذا أثر كبير في الحركة في قادم المحطات السياسية، إذ سيؤثر في قوتها داخل الحكومة الأولى بعد المرحلة الانتقالية بدون شـك، وسـيجعلها تعيـد ترتيـب أوراقهـا مـن جهة مرشـحها للرئاسة وغيرها من المسائل المرتبطة بها.

ينظـر كثير مـن الإسـتراتيجيين لتجربة حـزب حركـة النهضة في صياغة الدسـتور داخـل المجلس الوطني التأسـيسي وقدرتها عـلى التكيـف مـع الوضعيـات المختلفـة المعقـدة التـي طرحـت عليهـا أو وجـدت نفسـها إزائهـا على أنهـا درس مهـمّ ومحك واضـح ظهرت فيـه نوايا الحركـة الحقيقية، ومـدى ترابط جسـمها التنظيمـي وأفضت

يجب ألا تحجب قدرة حركة النهضة على التحشيد إشكالات تنظيمية جادة يعيشها الجسم، كما يجب ألا نحصر زاوية النظر إلى مواقف الحركة بدافع إيديولوجي يحصرها في زاوية الثنائية التقليدية علمانية – إسلامية

إلى مقارنة بينها وبين غيرها من الأحزاب الموجودة في المشهد السياسي التونسي، خاصة على مستوى القضايا الرئيسة التي كان فيها بعض الجدل، والتي عبرت فيها الحركة عن موقفها المغاير تمامًا لما أشيع حولها، كما بينت التحاليل التي أوردناها أن التحديات التي تمر بها حركة النهضة كبيرة، وأن المرحلة الانتقالية زادت من جسامة المسؤولية. ورغم ما يظهر من تذبذب في بعض القرارات إلا أن الغالب على النهج الذي اختارته حركة النهضة فيما أوردناه من أمثلة وغيرها هو النهج الإستراتيجي والتصالحي مع بقية مكونات الساحة السياسية في تونس مما يعكس ديناميكية وتفاعلًا مع الأحداث.

لكن هذا التوجه نحو البراغماتية والرغبة في التدرج – مع ما يمكن أن يحمله من انشقاقات وصراع حول الأهداف السياسية الوطنية والإستراتيجية بعيدة المدى وتباين في تحديد الأهداف المرتبطة بالرؤية الفكرية والمنهج الأصولي – لا يمكن أن يخفي تماسك مؤسسة القيادة واستدامة العمل المؤسسي داخلها، مقارنة بغيرها من الأحزاب في تونس، ويظهر ذلك جليًّا في استعداد الحركة للتنازل، وتأجيل الأهداف المرحلية في سبيل تحقيق الهدف الرئيس الأسمى، وهو المحافظة على مناخ الحرية وقبول الجميع بوفاق وطني يحترم فيه كل الأطراف العمل المدني والتداول السلمي على السلطة، ويتم فيه فض كل النزاعات بالحوار وبالصندوق لا غير.

غير أنه يجب ألا تحجب قدرة حركة النهضة على التحشيد إشكالات تنظيمية جادة يعيشها الجسم، كما يجب ألّا نحصر زاوية النظر إلى مواقف الحركة بدافع إيديولوجي يحصرها في زاوية الثنائية التقليدية علمانية – إسلامية.

فعلى المستوى الداخلي تعيش الحركة إشكالات تنظيمية (تغول الحزب على قدرة الجهاز التنظيمي على تأطير القواعد وصنع القيادات الشبابية...). أما على المستوى الوطني فأمام الحركة تحديات عديدة متعلقة بعلاقتها بالخصوم السياسيين وكيفية إدارة الخلاف معها، والبحث عن أسس جديدة للتوافقات والتحالفات الممكنة، أخيرًا أمام النهضة تحديات خارجية إقليمية ودولية: (الملف الليبي، الملف الجزائري، الانقلاب العسكري المصري، الملف السوري، العلاقة مع الغرب وأوروبا...).[22]

لذلك يتعين على الجهات الفاعلة دعم هذه التجربة الرائدة والمحافظة عليها، فقد تبين بما لا يدع مجالًا للشك أن كلفة الصبر على الديمقراطية وعلى تطبيق الشرعية أقل بكثير من كلفة دعم الانقلابات بمختلف أشكالها.

المصادر والمراجع:

(1)-تمكن الإشارة إلى كتاب الانتقال الديمقراطي لدانكوارت ريستو (Dankwart A Rustow)، وكتاب حل النزاعات خلال فترة انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية للكاتبة سوزان كولن ماركس على سبيل الذكر لا الحصر.

(2) تهاني منظمة الأمم المتحدة، والحضور الرسمي الرفيع في المصادقة عليه بحضور الرؤساء الثلاثة، وصدى ذلك في الصحافة العالمية (7 فيفري/ فبراير 2014)

(3) هيئة ضمت المكونات الثورية واللجان السياسية، أسّست في 15 مارس 2011.

(4) www.isie .tn

(5) دراسة للمعهد الجمهوري الدولي بتاريخ ديسمبر 2013 www.iri.org

(6) منظمة مستقلة غير حكومية غير ربحية، تهدف الى وضع المواطن في قلب العمل السياسي بتمكينه من الوسائل الضرورية للاطلاع على أنشطة نوابه والدفاع عن حقوقه الأساسية www.albawsala.com .

(7) نذكر مثلًا ما ورد في وكالة جراسا للأنباء بتاريخ 11 أبريل 2011 www.gerasanews.com، ومقال بجريدة الرياض بتاريخ 31 جانفي/ يناير 2014 www.alriyadh.com /905948html، ومقال ماروك برس بتاريخ 22 فيفري/ فبراير 2014 حول رئيس الحكومة المتنازل والقيادي بحركة النهضة السيد علي العريض.

(8) يَعُدّ عدد كبير من الملاحظين (عن جهل بالحركة وأدبياتها) أنها امتداد لتنظيم الإخوان العالمي، في وقت تختلف فيه بوضوح مبادئ الحركة ورؤيتها الفكرية ومنهجها الأصولي عن تنظيم الإخوان المسلمين من دون أن تتعارض معه وجوبًا.

(9) وردت هذه العبارة "تنازلات مؤلمة" حرفيًا على لسان الناطق الرسمي باسم الحركة في مؤتمر صحفي بتاريخ 5 ديسمبر 2013 وبصيغ مختلفة عند مختلف قياديها في تصريحات متعددة.

(10) صرح بذلك عدد من النواب كتلة حركة النهضة في لجان تشريعية وتأسيسية مختلفة، نذكر منهم: (سناء مرسني نبيلة العسكري لطيفة حباشي، وأسامة الصغير.

(11)اصطلح الرأي العام والصحافة في تونس على وصف ما حصل من انشقاقات وانسلاخات في صفوف مختلف الأحزاب داخل المجلس الوطني التأسيسي بالـ"ميركاتو"، وهي كلمة ذات أصول إيطالية تعني "السوق"، وتشير في الاصطلاح إلى سوق تنقل اللاعبين في فترة معينة من السنة. راجع موقع مرصد .www .marsad.tn /mercato

(12)يظهر ذلك حتى من خلال تطور تسميتها من الجماعة الإسلامية، إلى الاتجاه الإسلامي، إلى حركة النهضة، إلى حزب حركة النهضة. يمكن في هذا الباب مراجعة البيان التأسيسي للحركة، ومجموعة بياناتها، والرؤية الفكرية والمنهج الأصولي، وكتب أبرز منظريها: (الشيخ راشد الغنوشي، الدكتور عبد المجيد النجار، الدكتور بشير شمام... وغيرهم)، كما يمكن الاستعانة برصيد الحركة من مجلات صدرت في السبعينيات، منها: "المعرفة"، و"الحبيب"، وأعداد جريدة الفجر قبل الثورة وبعدها. (في هذا الصدد نشتغل على مجموعة أدبيات الحركة من خلال جرائدها ومجلاتها، وهو عمل علمي ننجزه بالاشتراك مع مختصين سيرى النور قريبًا).

(13) تجربة ثمنتها جهات عديدة، منها: لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس التي ثمنت تجربة الترويكا (جريدة النهار بتاريخ 5 ديسمبر 2013

(14) – كان الأمين العام لحزب حركة النهضة وأول رئيس حكومة بعد الثورة السيد حمادي الجبالي هو المبادر بطرح فكرة حكومة تكنوقراط عقب اغتيال عضو المجلس التأسيسي والمعارض القومي محمد البراهمي، وقد لاقت فكرته آنذاك (جويلية/ يوليو 2013) ردود فعل متباينة، نذكر منها الرفض الواسع داخل أطر الحركة، لكننا نشهد الآن تراجعًا فيه، سنبين أسبابه لاحقًا.

(15) – يعبر طيف واسع من أعضاء حركة النهضة من المنتمين إليها قبل الثورة من خشيتهم من تغوّل العمل السياسي على حساب التأطير التربوي (مقابلات شخصية مع أعضاء من مكاتب محليات في عدد من الولايات، منها: المنستير وباجة والكاف وقبلي وتونس).

(16) تصريحات عدد كبير من الناشطين العلمانيين. انظر مثلًا بي بي سي bbc بتاريخ1 ماي/ مايو 2013، وتصريحات وزير الخارجية الأسباني خوسيه مانويل جارسا مارجايو بتارخ 26 مارس 2013

(17) تصريحات عدد من المعارضين، من أبرزهم الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية حمة الهمامي، تصريح لوكالة أنباء رؤية نيوز بتاريخ 23 سبتمبر 2013، وعضو حزب نداء تونس محسن مرزوق في تسجيل على

موقع اليوتيوب بتاريخ 22 أفريل/ أبريل 2013.

(18) توالت تصريحات قيادة النهضة وخاصة رئيس الحزب الشيخ راشد الغنوشي في أكثر من محطة وصحيفة بأن حزبه لن يدفع بخيار تطبيق الشريعة دفعًا لشبهة أسلمة المجتمع وأخونته، مثلًا صحيفة المصري اليوم بتاريخ 3 / أبريل 2013 / www.almasriyaalyoum.com news.

(19)-انظر موقع جمعية بوصلة، (مرجع سابق).

(20) راجع ردود الفعل حول الفيلم مثلًا في www.france24.com /20111015-iran-tun ... وحول المعرض في .twww.alrab co.uk /?p=43854.

(21)-رغم أن مبدأ حرية الضمير لاقى ويلاقي معارضة شديدة من عدة أطراف داخل التيار الإسلامي فإنه من المهم التفطن أن الشيخ راشد الغنوشي كتب في ذلك (يرجع إلى كتابه "الحرية العامة في الدولة الإسلامية" طبعة دار صادر بلبنان)، والدكتور بشير شمام أستاذ أصول الفقه والمقاصد (يمكن الرجوع لكتيب أصدره بداية 2014 عن دار السلام للنشر عنوانه "حرية الضمير").

(22)- لعل الجولات الأخيرة التي حملت الأمين العام لحركة النهضة لأوروبا (بالتحديد أسبانيا) حيث تلقى دعوة للانضمام لنادي مدريد، والسيد علي العريض الذي زار فرنسا في نفس الفترة تقريبًا حيث حضر ندوة شبه رسمية حول مستقبل تونس شهدت حضورًا رفيعًا، والشيخ راشد الغنوشي إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام بجولات، وألقى محاضرات في عدة مراكز بحث وجامعات صدرت على إثرها عناوين عدة صحف ومجلات احتفاء به، وتشبيها له بمونديلا من جهة حرصه على الوفاق ونجاحه في قيادة تونس إليه.

مراجع إضافية(مختارة):

1- المسار الانتخابي في تونس عبد الواحد المكني، دار محمد علي الحامي، 2012.

2- عوائق أمام الانتقال الديمقراطي في تونس مركز دراسات الأمن السويسريcenter for security studies CSS 2013 (ورقة بحثية بالفرنسية).

3- مشكلة الانتقال الديمقراطي وتحدي الديمقراطية في تونس جامعة جورج تاون والمنتدى العالمي لدراسات الديمقراطية (ورقة بحثية باللغة الإنجليزية)، 2013.

4- أي أسلوب اعتمده حزب حركة النهضة في صياغة الدستور؟ مونيكا ماركس مركز بروكنجز 2014.

5- دعم الانتقال الديمقراطي في تونس البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2012 (ورقة بحثية باللغة الإنجليزية).

6- الثورة في تونس باعتبارها شكلًا جديدًا من الانتقال الديمقراطي محمد شفيق صرصار مؤسسة إيسبي ISPI البحثية الإيطالية (ورقة بحثية باللغة الإنجليزية)، 2013.

7- مجلة رؤية تركية مجلة فصلية للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستيفانو ماريا توريللي نموذج حزب العدالة والتنمية التركي وحزب حركة النهضة التونسي: من التقارب إلى المنافسة؟ 2012.

8- تحديات الانتقال الديموقراطي في تونس المركز الأوروبي لدراسات الأمن 2011.